

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 223 @ أَوْ أَدَّى بَعْضَ ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَرَهْنَهُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِنِاقِي الثَّمَنِ فَلَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي قَابِضًا لِلْمَبِيعِ وَلَا يُلْزَمُ الْبَائِعُ بِدَفْعِ الْأُجْرَةِ بِاسْتِئْجَارِهِ الْمَبِيعَ (خُلاصَةً) كَمَا أَرَّهَ إِذَا أَجَّرَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا أُجْرَةَ تَعُودُ عَلَى الْبَائِعِ وَإِذَا اسْتَعْمَلَهُ الْبَائِعُ وَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَخَسَارَتُهُ عَلَيْهِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 85) . (الْمَادَّةُ 274) : تَسْلِيمُ الْعُرُوضِ يَكُونُ بِإِعْطَائِهَا لِيَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ بِوَضْعِهَا عِنْدَهُ أَوْ بِإِعْطَاءِ الْإِذْنِ لَهُ بِالْقَبْضِ بِإِرَاءَتِهَا لَهُ . سَوَاءٌ أَكَانَ الْبَائِعُ صَاحِبًا أَمْ فَاسِدًا فَالتَّسْلِيمُ يَتَحَقَّقُ بِالتَّعَامُلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْعُرُوضُ لِيَسْتَوْفِيهِ فَرِيضَةً مِنَ الْمُشْتَرِي بِقَدَرٍ يَتِمَّ كَسْنُ الْمُشْتَرِي بِهِ مِنْ قَبْضِهَا وَهُوَ جَالِسٌ دُونَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّسْلِيمُ بِذَلِكَ فَعَلَى هَذَا إِذَا بَاعَ شَخْصٌ ثَوْبًا مِنْ آخَرَ وَأَذِنَ لَهُ بِقَبْضِهِ فَلَمْ يَقْبِضْهُ الْمُشْتَرِي فَأَخَذَهُ أَجَنْبِيٌّ وَأَضَاعَهُ يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الثَّوْبُ قَرِيبًا مِنْ الْمُشْتَرِي بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ قَبْضُهُ مِنْ دُونَ قِيَامِ يَتَحَقَّقُ التَّسْلِيمُ وَالْخُسْرَانُ يَعُودُ عَلَى الْمُشْتَرِي (هِنْدِيَّةٌ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا بِهِذَا الْقَدَرِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ لِلْمُشْتَرِي قَبْضُهُ بِدُونِ قِيَامِ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّسْلِيمُ وَيَعُودُ خُسْرَانُهُ عَلَى الْبَائِعِ . (الْمَادَّةُ 275) الْأَشْيَاءُ الَّتِي بِيَعَتْ جُمْلَةً وَهِيَ دَاخِلُ صُنْدُوقٍ أَوْ أَنْبَارٍ أَوْ مَا شَابَهَهُ مِنْ الْمَحْرَّاتِ الَّتِي تُقْفَلُ يَكُونُ إِعْطَاءُ مِفْتَاحِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ لِلْمُشْتَرِي وَالْإِذْنُ لَهُ بِالْقَبْضِ تَسْلِيمًا مَثَلًا لَوْ بَاعَ أَنْبَارُ حِنْطَةٍ أَوْ صُنْدُوقُ كُتُبٍ جُمْلَةً يَكُونُ إِعْطَاءُ مِفْتَاحِ الْأَنْبَارِ أَوْ الصُّنْدُوقِ لِلْمُشْتَرِي تَسْلِيمًا أَيْ كَالْمَكْيَلَاتِ وَالْمَوَوزُونَاتِ وَالْأَمْتِيعَةِ الَّتِي تُبَاعُ وَتَكُونُ دَاخِلَ مَخْزَنِ أَوْ صُنْدُوقٍ أَوْ عَلَابَةٍ فَإِذَا بِيَعَتْ عَلَابَةٌ لَوْ لَوْ وَسَلَّمَ الْبَائِعُ إِلَى الْمُشْتَرِي مِفْتَاحَ تِلْكَ الْعَلَابَةِ وَأَذِنَ لِلْمُشْتَرِي فِي قَبْضِ اللَّوْ لَوْ فَذَلِكَ

تَسْلِيمُ لِلْمَبِيعِ وَلَا يُشْتَرَطُ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَكْرِهَ الْقَمَحَ أَوْ
يَزِنَ التَّيْنَ أَوْ يُعَدَّ الْكُتُبَ وَيُسَلِّمَهَا إِلَى الْمُشْتَرِي أَمْ
إِذَا أَعْطَى الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي مِفْتَاحَ ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَلَمْ يَقُلْ
لِلْمُشْتَرِي اذْهَبْ وَافْتَحْ الْمَحَلَّ وَأَخْرِجْ الْمَبِيعَ أَوْ لَمْ يَقُلْ
لَهُ إِنَّ سَلَامَتَكَ مَا فِيهِ أَوْ مَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ
بِالْقَبْضِ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّسْلِيمُ وَلِذَلِكَ قَالَ الْمُتَنُ (وَالْإِذْنُ
بِالْقَبْضِ) فَقَرَنَ الْإِعْطَاءَ بِهَِذَا الْقَوْلِ لِأَنَّ فَتْحَ الْمَخْزَنِ
وَالدُّخُولَ فِيهِ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ فَلَا يَجُوزُ بِغَيْرِهِ إِذْنُ
الْبَائِعِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 96) . (الْمَادَّةُ 276) عَدَمُ مَنَعِ
الْبَائِعِ حِينَ مَا يُشَاهِدُ قَبْضَ الْمُشْتَرِي لِلْمَبِيعِ يَكُونُ إِذْنًا مِنَ
الْبَائِعِ بِالْقَبْضِ الْمُعْقُودِ مِنَ الْبَائِعِ الَّذِي لَهُ حَقُّ حَبْسِ
الْمَبِيعِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ سَوَاءٌ أَكَانَ الْبَائِعُ صَاحِبًا أَمْ
فَاسِدًا فَالْقَبْضُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَحِيحٌ (
أَشْبَاهُ) (اُنْظُرْ الْفِقْرَةَ الْاِسْتِثْنَائِيَّةَ مِنَ الْمَادَّةِ 67)
وَالْإِذْنُ بِالْقَبْضِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِذْنٌ دَلَالَةٌ فَيَتَقَيَّدُ
بِالْبَائِعِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَإِذْنُ لَا يَجُوزُ قَبْضُ الْمَبِيعِ بَيْعًا
فَاسِدًا بَعْدَ مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِدُونِ رِضَاءِ الْبَائِعِ صَرَاحًا (
قُهِسْتَانِي) وَكَمَا أَنَّ الْقَبْضَ بِإِذْنِ الْبَائِعِ دَلَالَةٌ مُعْتَبَرَةٌ
فَكَذَلِكَ قَبْضُهُ صَرَاحًا سَوَاءٌ أَكَانَ الْإِذْنُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ